كان بيان الاسكندرية محبطا اذن من حيث انه جاء مخيبا لما راهنت عليه بعض القيادات الفلسطينية ، استراتيجيا ، بالنسبة لما يمكن ان تقوم به مصر من دور فاعل ومؤثر في موازين القوى الراهنة تجاه مصير الاراضي الفلسطينية المحتلة ، غير انه بالاضافة الى ذلك فقد اعطى الدعم والتغطية لموقف النظام الاردني في تحركه السياسي الهادف الى اعادة سلطته (او تسلطه) على فلسطين الوسطى او اجزاء منها بموجب مشروعه القديم (المملكة العربية المتحدة) الذي لم يعلن النظام الاردني رسميا تخليه عنه ، مما يفتح الباب واسعا امام النظام للتصرف — بمظلة البيان المشترك والمباركة المصرية — بقسط وافر من مستقبل القضية الفلسطينية .

بجانب ذلك ، فقد وجه بيان الاسكندرية طعنة الى انجاز ضخم حققته حركة المقاومة بنضالها العسكري والسياسي طوال السنوات الماضية تمثل في اثبات وحدة الشعب الفلسطيني في مختلف اماكن تجمعاته ، في الوطن وفي المهجر ، ووحدة حقوقه ومصالحه ، وبالتالي وحدة تمثيله . وقد جاءت هذه الطعنة من خلال تقسيم الشعب الفلسطيني تسمين (ربما شعبين) : من هم في المملكة الاردنية الهاشمية (بضفتيها) ومن هم خارجها . وفي تقديرنا ان هذا هو أخطر ما في البيان . لانها السابقة الاولى — تاريخيا — التي يصدر فيها بيان رسمي عربي يجزىء الشعب الفلسطيني ويجعله اثنين . حتى النظام الاردني بكل دعاواه بحقه في تمثيل الفلسطينيين المقيمين في الاردن كان ينطلق في هذه الدعاوى من اعتبار الفلسطينيين المقيمين في ضفتي الاردن مواطنين اردنيين مستندا الى « وحدة » الشعبين التي تمت بمؤتمر اريحا في العام ١٩٤٨ . وهذه السابقة الخطيرة ان كرست يمكن ان تفتح الباب واسعا للتشكيك في مصداقية تمثيل المنظمة لـ « وحدة الشعب الفلسطيني » ، وهي مصداقية اكتسبتها المنظمة من خلال نضالها الطويل ، ولكن دخل فيها ايضا الاجماع العربي في هذا الصدد .

هذه ابرز ملامح الحالة الجديدة التي وجدت المقاومة نفسها في مواجهتها بعد صدور بيان الاسكندرية . واذا كانت هذه الحالة قد بدت في مظهرها انها **مفاجئة** ، فمن المفيد ان نشير الى حوار جرى بين السادات والصحافيين في ٧/١٥ سئل فيه السادات : هل يعقد المؤتمر الرباعي — المصري ، السوري ، الاردني ، الفلسطيني — قبل انعقاد مؤتمر القمة العربي في الرباط ، فكان جوابه « بالتأكيد » ، في الوقت الذي كانت المنظمة تعارض هذا المؤتمر والاشتراك فيه ما دامت مطالبها بالنسبة للاردن لم تتحقق . هذا التأكيد يفسر **حاجة** الرئيس المصري الى اجماع عربي على زعامته وقيادته للعالم العربي باتجاه التسوية التي يعتقد السادات ان مفتاحها بيد الولايات المتحدة . وبذلك فالموقف المصري الاخير هو محاولة اثبات هذه الزعامة التي ارادها السادات ان تسري على حركة المقاومة ايضا ، واذا اخذت هذه الحقيقة بعين الاعتبار واضيف اليها ان التصور الاميركي للتسوية في الشرق الاوسط يدخل في حسابه الدور الاردني ، ما دام النظام الاردني لم يستنفد بعد مهماته ضمن الاستراتيجية الاميركية في المنطقة العربية ، يمكن ان يفهم ان الموقف المصري الجديد كان استجابة — ان لم تكن مباشرة فهي غير مباشرة — لهذا التصور الاميركي .

اما بالنسبة للموقف الاردني فيفسر من خلال ادراك حقيقة واحدة هي استحالة اقرار النظام بأن منظمة التحرير هي الممثلة **الوحيدة** للشعب الفلسطيني ، لان النظام بتسليمه بهذه الحقيقة يضع نفسه بنفسه في موضع التساؤل عن وجوده ذاته ما دام تمثيله لا يشمل ثلاثة ارباع من يعتبرهم مواطنيه . ان **الرعوية الاردنية** في حال تسليم النظام بأن منظمة التحرير هي الممثلة الوحيدة للفلسطينيين بمن فيهم « الفلسطينيون الاردنيون » تصبح بحاجة الى نقاش . وربما هذا هو جانب مما قصده الاخ فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في المنظمة ، بتصريحه لصحيفة « النهار » (٧/١٨) بقوله « ان علم السياسة بكل ما فيه من ضرورات المرونة لا يجد بيننا وبين النظام الاردني الذي يرئسه الملك حسين أي صورة من صور المصالحة الا اذا سلم الملك بشروط تؤدي في الواقع الى زوال النظام الاردني من الوجود » .

بجانب هذه الحقيقة ، فان الشكل الاميركي للتسوية ، وان كانت تفاصيله غير مصممة بعد ، فان احد اسسه المهمة — كما يبدو حتى الان — مبنية على عدم التفريط بالنظام الاردني وادخاله